الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/64

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤- ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات

بيان مقدم من مؤسسة أجيويل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

030113 261212 12-61799X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

وضع المرأة في الهند مع التركيز بشكل خاص على النساء المسنات

''يمكنك معرفة حالة الأمة بالنظر إلى وضع المرأة فيها'' – جواهر لال نهرو

يمنح دستور الهند المرأة حقوقا متساوية مع الرجل، لكن توجد تقاليد أبوية راسخة وتتحكم في تشكيل حياة المرأة ممارسات عرفية سائدة منذ قرون. وفي معظم الأسر الهندية وحتى يومنا هذا، تعتبر البنت تبعة ويُرسَّخ في ذهنها مفهوم أنها أقل مرتبة من الرجل.

ويبلغ عدد النساء في الهند ٥٩١,٤ مليون امرأة، ويمثل سكانها نسبة ١٧,٣١ في المائة تقريبا من سكان العالم، مما يعني أن واحدة من كل ٦ نساء على ظهر البسيطة تعيش في الهند. وتشير الدراسات إلى أن شؤون المرأة تتسم باختلافات إقليمية شاسعة وبتنوع الثقافات. إلاَّ أن التمييز الاجتماعي والحرمان الاقتصادي على أساس نوع الجنس سمتان تشترك فيهما جميع النساء، بغض النظر عن الدين والطبقة الاجتماعية والطائفة والدولة، والهند ليست استثناء. وتغلب نسبة الذكور على الإناث من حيث التعداد في الهند (١٠٠٠: ٩٤٠)، وينطبق هذا على معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، حيث تبلغ النسبة ٧٥,٩٦ في المائة للذكور مقابل ٥٤,٢٨ في المائة للإناث. وتقل نسبة تعليم النساء والبنات بكثير عن نسبة الرجال بسبب الأعراف الاجتماعية. ولذلك يوجد في الهند أكبر عدد من البنات العاملات غير الملتحقات بالمدارس في العالم.

وتندرج معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس في أرياف الهند ضمن أعلى المعدلات في العالم. وتشير التقديرات في البلد إلى أن نسبة النساء اللاتي يحصلن على أية رعاية سابقة للولادة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة فقط. وتشير بعض التقديرات إلى أن زهاء ٥ ملايين عملية إجهاض تُجرى سنويا في الهند، والغالبية العظمى منها غير قانونية.

ونظرا إلى أن الهند بلد يغلب عليه الطابع الزراعي، فإن المرأة تعمل ساعات أطول من الرجل وعملها أكثر مشقة من عمله. ومساهمة المرأة أكبر من مساهمة الرجل في الزراعة – سواء كانت زراعة كفافية أو تجارية — إذا قيست بعدد المهام المنجزة و الوقت المستغرق. بالإضافة إلى أن المرأة تتحمل مسؤولية رعاية الأسرة المعيشية.

وتتمثل المجالات الرئيسية للتمييز ضد المرأة في الهند في ما يلي:

سوء التغذية وضعف الصحة

ترتفع معدلات سوء التغذية بين الأطفال في الهند بصورة لا مثيل لها في العالم، نظرا إلى أن التقاليد في البلد تفرض على المرأة تناول كميات أقل من الطعام وبعد أن يكتفي الرجل طوال حياتها، حتى وإن كانت حبلى. وتلد المرأة التي تعاني سوء التغذية أطفالا يعانون سوء التغذية أيضا، ولذا تستمر الحلقة. وتتسارع وتيرة تردي حالة المرأة الصحية مع تقدمها في العمر. ويقل نصيب المرأة من الرعاية الصحية عن نصيب الرجل. وتموت نساء كثيرات أثناء النفاس بسبب مضاعفات يسهل تفاديها. وتنجم عن زواج معظم الفتيات في سن مبكرة آثار ضارة بصحتهن أيضا.

العمالة غير الماهرة والإرهاق

تؤدي الأمية والعادات الموغلة في القدم، مثل عادة ''باردا'' (إخفاء الوجه)، إلى توظيف المرأة في مجالات العمالة غير الماهرة في المزارع، أو تفرض عليها البقاء في المترل، حيث تظل مهمشة في جميع مناحي الحياة. ومع أن المرأة تعمل أكثر من الرجل، إلا أن عملها لا يحظى بالتقدير. وتظل المرأة مشغولة بمهام متعددة من الفجر إلى مغيب الشمس ولا تكاد تجد من الوقت والبراح ما يكفي للراحة.

انعدام التعليم أو الأمية

تقل احتمالات أن تُقدِم الأسر على تعليم البنات بقدر كبير جدا عن احتمالات تعليمها للأولاد، وتزيد كثيرا احتمالات دفعهن إلى ترك الدراسة، إما للمساعدة في العمل المترلي أو للعمل في المزارع. ويعد هذا من الأسباب الرئيسية لأوضاع المرأة المزرية.

سوء معاملة المرأة

تؤدي سيطرة المفاهيم الذكورية على طرائق التفكير الاجتماعية إلى وقوع حوادث إساءة معاملة المرأة في الهند. وهي عرضة للتحرش الجنسي والاغتصاب والاعتداء وحوادث القتل المتصلة بالمهور. ويمثل وأد المولودات والإجهاض بسبب نوع الجنس أشكالا إضافية من العنف ضد المرأة.

انتهاك حقوق المرأة

بينما يكفل الدستور مساواة المرأة في الحقوق، تظل الحماية القانونية ضعيفة الأثر في مواجهة التقاليد الأبوية السائدة. وتظل المرأة عرضة لانتهاك حقوقها في جميع مراحل حياتها. فهي تحرم من التعليم في طفولتها، وتزوَّج حسب اختيار أفراد عائلتها، وتظل عالة طوال حياتها.

وقد شرعت حكومة الهند في تنفيذ عدة برامج ومشاريع بغرض تمكين المرأة وحماية حقوقها، ويشهد المجتمع ذلك التغيير. بيد أن الواقع المعاش لا يزال على حاله تقريبا في معظم المناطق الريفية. وعلى وجه العموم تعيش المرأة الهندية حياة كئيبة، وهناك حاجة ماسة لتحسين هذه الحالة.

النساء المسنات في الهند

بينما تغلب نسبة الذكور على الإناث في مجوع سكان الهند، تتحول هذه النسبة لصالح المرأة وسط المسنين (٦٠ سنة فما فوق)، حيث تبلغ ١٠٢٢: ١٠٠٠. وتعامل المرأة باعتبارها مسؤولية في المجتمعات الهندية التقليدية. وحتى إذا كان الوالدان مترددين، فإنهما يتحملان المسؤولية عن الطفلة بغض النظر عن موقفهما بسبب الضغوط الاجتماعية، وتنمو مسؤولياتهما تبعا لذلك أيضا. وبعد الزواج تؤدي المرأة دورا حيويا في مجال أسرتها ويتوفر لها بذلك تلقائيا الضمان الاجتماعي الأساسي مادامت نشطة ومفيدة للأسرة.

لكن هذه المعادلة تنعكس تماما لمعظم النساء في سن الشيخوخة. ويتراجع هذا الدور الأسري إلى مستوى غير ذي بال مع تقدم العمر. وسن الشيخوخة هي الوقت الذي تكون المرأة فيه بحاجة إلى ضمانات أقوى، لكن عوضا عن ذلك تتقلص البنية التحتية التي توفر لها الدعم وتضعف صلاتها العاطفية ويقل أمنها مع فجر كل يوم جديد. ولا تدرك الأسر مسؤولياتها تجاه المسنات، حيث يقابل وجودهن في الأسرة/المجتمع بالتجاهل غالبا، ويصبحن بلا استثناء أرقاما منسية لدى جميع ذوي الاختصاص.

ومع استقرار أطفال المسنات في حياتهم الخاصة، يصبح أزواجهن غير مبالين بسبب انشغالهم بشؤونهم الذاتية أو توافيهم المنية قبل زوجاتهم. وهذه هي السن التي تحتاج فيها المرأة إلى أشياء كثيرة، لكنها تقاسي عوضا عن ذلك معاناة كبيرة. وإذ ينعدم الضمان الاجتماعي، وتتلاشى فرص المشاركة المربحة، وخدمات الدعم والتسهيلات المرتبطة بسن الشيخوخة، وينعدم المأوى، وتذهب الحقوق أو تقل، وفوق كل شيء، مع انعدام الوعي، ترهن حياتهن لانعدام السلامة الجسدية والاستقرار الاجتماعي والعاطفي والمالي. وهن يعانين

في صمت ... لكن لا يستطعن الشكوى أساسا لأنه لا يستمع لهن أحد في العادة. وتعاني أعداد كبيرة من المسنات العوز والفاقة الناتجة عن العزلة والشعور الممض بأن لا جدوى من حياتهن.

الشواغل الرئيسية للمسنات

العوز / التنفير / العزلة

يندرج التهميش والعزلة أو التنفير لدى كبار السن ضمن أكثر المشكلات الشائعة التي تؤثر على المسنات باستمرار. وقضى شيوع نظام الأسرة النواة أو كاد على نظام الترابط التقليدي القوي بين الأحفاد وجداتهم.

انعدام الضمان الاجتماعي

تكون المسنات المقيمات في المدن عرضة للتنفير/ التهميش الاجتماعي بالمقارنة مع المسنات المقيمات في القرى. ولا يزال نظام الأسرة المشتركة قائما (إلى حد ما) في المناطق الريفية. وتلاقي المسنات المقيمات في مناطق شبه حضرية/صناعية صعوبات أيضا في التكيف مع تقدم العمر، وبخاصة بعد أن يشب أطفالهن عن الطوق ويتقاعد أزواجهن.

عدم الاستقرار المالي

يؤدي تزايد أعمار المسنات إلى بروز احتياجاتهن المالية كمصدر قلق كبير. ومع أن مسنات كثيرات يملكن عقارات/أموال في يومنا هذا، فإنهن قد لا يستطعن استخدام تلك الأموال أو اتخاذ قرارات مالية بشأنها لوحدهن. ولا تسمح التقاليد الاجتماعية لهن باستخدام الممتلكات/الأموال الموروثة من أجل رفاهيتهن الشخصية.

المشاكل الطبية

تواجه المسنات في كثير من الأحيان مشاكل صحية حادة نتيجة الإهمال وانعدام الوعي والافتقار إلى الدعم المالي، وبسبب معتقداتهن الدينية. ولأن معظم المسنات لا يبرحن مطارحهن إلا في ما ندر تظل معظم مشاكلهن الصحية غير ملحوظة. وتتجاهل أسرهن هذه المشاكل بدعوى أن أمراض الشيخوخة شيء شائع.

عدم الاستقرار العاطفي

تواجه معظم المسنات مشاكل عائلية مثل تدهور العلاقات مع أبنائهن وزوجاتهم وعدم التداخل مع الأطفال والأحفاد. ولا تحب زوجات أبنائهن تدخلهن في الشؤون العائلية

بينما الأبناء مشغولون في وظائفهم، ويكون أزواجهن بلا استثناء عرضة لتقلبات الأمزجة بعد التقاعد، ويحدون من حرية حركتهن في معظم الأحوال.

انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالمسنات:

تواجه المسنات التمييز وسوء المعاملة والتحرش والتعدي بسبب السن ونتيجة انعدام الوعي بحقوقهن، ولعدم إلمامهن بنظام الدعم المتاح لهن في مرحلة الشيخوخة. والمرأة الهندية منغلقة بطبيعتها ولذا تكون ضعيفة وهدفا سهلا للأشرار. وتُنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمسنات من وقت لآخر. وتقع غالبية حالات انتهاكات حقوق الإنسان تلك بسبب فقر المسنات.

وتُرَد أسباب الفقر المدقع وسط المسنات في الهند إلى الحرمان من الأغذية/المغذيات الملائمة ومياه الشرب النقية والمأوى والمرافق الصحية والملابس والرعاية الصحية/الطبية، بينما يعود الفقر النسبي إلى الأمية والحرمان من المعلومات وعدم تكافؤ أسباب الرزق والحرمان من الراحة/الترفيه، وعدم الحصول على الحقوق ووسائل الادخار، وفقدان الكرامة.

ونظرا لعدم وجود بارقة أمل في حياة أولئك المسنات الراهنة، ولمشوار الحياة الطويل الممتد أمامهن، فقد أصبحن في حيرة تامة. وليس لديهن خيار في هذه المرحلة سوى التكيف مع ظروفهن. وهن مضطرات للتكيف مع جميع الأحوال الغريبة والكف عن الشكوى تماما من أجل أن يعشن في سلام ويحظين بالاحترام.

هل يساورنا القلق؟

لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق أهداف التنمية الاجتماعية إذا تجاهل حق المرأة في المساواة في الفرص. والطريق طويل أمام الهند كي تكفل تكافؤ الفرص للمرأة وتحمي حقوقها. ولأغراض تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – تحتاج الهند إلى تكثيف مبادرات تمكين المرأة وتنفيذها على المستوى الشعبي.